



قد لا تبدو سوريا في ظل البعث وأسرة الأسد خروجاً عن القاعدة في دول العالم الثالث التي ينخرها الفساد، واستغلال ثروات البلاد، إلا أن كتاب "الفساد في سوريا" الصادر عن مركز الدراسات الإسلامية في برمجهاام في بريطانيا؛ يضعنا أمام حالة من الفساد لها خصوصية.

ويأخذ الفساد فيها بعداً طائفياً عقائدياً لا لبس فيه، حيث يحكم العلويون النصيريون سوريا بشكل مطلق منذ انقلاب حافظ الأسد سنة 1970م، وإن كان الوجود والتأثير النصيري موجودين قبل ذلك الانقلاب.

ويشير الدكتور/ بشير زين العابدين في مقدمته إلى أنه بالرغم من وجود الفساد في الفترة السابقة لحكم البعث – أي قبل سنة 1963م، وهي السنة التي بدأ بها الكتابــ إلا أن سياسة النظام في الفترة اللاحقة له قد أدّت إلى ترسیخ هذه الأمراض التي كانت لها نتائج وخيمة على التطور الاقتصادي لسوریا.

أقسام الكتاب:

يقسم المؤلف الكتاب إلى سبعة فصول، يحدد الفصل الأول الجذور التاريخية لمعتقدات النصيريــ، ونمط الفساد الاجتماعي الذي نشأ كنتيجة حتمية للتغلــ في طريق الغلو والانحرافــ.

ويعنى الفصل الثاني بتطور مؤسسات الفساد التي تحكم البلاد من خلال حزب البعث والجيش وأجهزة الاستخبارات، ويتبــع الفصل الثالث مسيرة انحراف المؤسسات الاقتصادية التي أعيد توجيهها لتتشكل عصــ حــة حــة السلطة الحاكمةــ.

ويشكل الفصلان الرابع والخامس محاولة لتحديد أبرز المسؤولين عن الجرائم الاقتصادية والإنسانية التي ارتكبت بــ حق الشعب السوري، ويقدم الفصلان السادس والسابع استعراضــاً تاريخــاً لحملات مكافحة الفساد التي شــنــها النظام الحاكــمــ.

ضد نفسه في معارك إعلامية مصطنعة تهدف إلى تقوية الحكم محلياً، وكسب التعاطف الدولي. ويختتم المؤلف بحثه بنظرة متمعنة في الأسس التي قام عليها حكم بشار الأسد سنة 2000م؛ وهي الفترة التي انتهى عندها الكتاب، وتركيبة الجديدة التي نشأت على عين والده، والتي تمثل في تكريس الهيمنة الطائفية عن طريق تبني إصلاحات شكلية تسهم في تأجيل التغيير الحقيقى الذي يشكل خطراً على النظام.

جنور الفساد:

يرجع المؤلف جذور الفساد في الحكم الحالي في سوريا إلى الفساد في عقائد النصيرية التي ينتمي إليها رئيس سوريا الحالي، وينتمي إليها معظم القادة المؤثرين ورؤساء الأجهزة العسكرية والأمنية.

ويمكن تلخيص أبرز عقائد النصيريين فيما يلى:

1- عقيدة الحلول والاتحاد، وتآلية علي بن أبي طالب.

2- تناصح الأرواح، ونفي البعث والحساب.

3- إسقاط التكاليف الدينية، وإهمال الفرائض والامتناع عن إقامة المساجد وعمارتها.

4- التأويل الباطن للنصوص، وسرية طقوسهم وأعيادهم، واستحلالهم للحرمات كشرب الخمر وغيره.

وقد أفتى شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في رسائله بأنه لا تجوز مناكحتهم، ولا تباح زبائحهم، ولا يصلى على من مات منهم. وقال في موضع آخر: "وأما استخدام مثل هؤلاء في ثغور المسلمين أو حصونهم أو جندهم فإنه من أكبر الكبائر وهو منزلة من يستخدم الذئاب لرعى الغنم، فإنهم أغش الناس للمسلمين ولو لمرة أمرهم، وهم أحقر الناس على فساد المملكة والدولة، وهم أحقر الناس على تسليم الحصون إلى عدو المسلمين، ولا ريب أن جهاد هؤلاء من أعظم الطاعات وأكبر الواجبات".

وانعزل النصيرية في بلاد الشام دينياً واجتماعياً عن المجتمع، لما لديهم من حقد وكراهية لأهل السنة، وهذه الكراهية كانت سبباً في وقوفهم مع الصليبيين ضد صلاح الدين الأيوبي، ومع التتار ضد الظاهر بيبرس، ومع الصوفيين ضد العثمانيين.

وفي فترة الاستعمار الفرنسي، تحفل المستندات الفرنسية بالمراسلات مع زعماء الطائفة الذين طالبوا بالانفصال الكامل عن أهل السنة في سوريا، وتوطئهم مع المستعمر ضد المسلمين، ففي تقرير بعثه الجنرال "غورو" للحكومة الفرنسية سنة 1919م عن تعاون النصيريين معه قال:

"وأفيدكم بهذا الصدد أن النصيريين - الذين يستيقظ حسهم الإقليمي - قد ساعدوني كثيراً في قمع الفتنة التي أثارها الشريف (فيصل) في منطقة تل كلخ، فقد تلقيت برقية تفيدني بأن 73 زعيماً نصيريًّا يتحدون باسم القبائل يطالبون بإنشاء اتحاد نصيري مستقل تحت حمايتنا المطلقة".

النشأة الاجتماعية للنصيريين:

نشأ النصيريون في قرى معزولة وفي مناطق جبلية ووعرة مما أدى إلى شعور الغالبية من أبناء الطائفة بعقدة النقص والقلة المحترقة، وغدت عقائد النصيرية بحكم العزلة والجهل إلى ما يشبه عادات المجروس، حيث يبيحون إشاعة البناء والأخوات والأمهات، ولا يصلون ولا يتظاهرون ولا يصومون مثل المسلمين، وإن لهم نظرة مختلفة في المرحومات؛ مثل: أكل الميتة، ولحم الخنزير، بينما يشكل الخمر عنصراً رئيسياً في طقوسهم الدينية.

وقد كان العلويون يعيشون أوضاعاً اقتصادية سيئة دفعتهم للعمل في المهن المبتذلة، ويشير الكاتب البريطاني "باتريك سيل" وغيره إلى أنه حتى سنة 1950م كان هناك حوالي عشرة آلاف فتاة علوية يعملن كخدمات في منازل بدمشق.

وإضافة لذلك كانت المهنة الرئيسية للعلويين هي الزراعة، كما أن الكثيرين منهم انضموا إلى الجيش في الوقت الذي كان فيه أهل السنة من أبناء المدن يتتجنبون هذه المهنة، وكانت النتيجة هي هيمنة العلويين على الجيش بعد فترة الانفصال.

وحيث أن هؤلاء النصيريّة بلغوا هذا المستوى من الانحراف العقائدي، والانحطاط الاجتماعي والاقتصادي، وبدافع الحقد والكراهيّة، فقد كان من الطبيعي بالنسبة لهؤلاء النصيريّة أن يسيرو بالمجتمع السوري المسلم السنّي إلى الهاوية، ويوقعوه في براثن الانحطاط والفساد الديني والاقتصادي والاجتماعي والفكري.

وبناءً على ذلك، قام سرايا الدفاع والوحدات الخاصة سنة 1983 م بذبح مدينة حماه، وقتل حوالي 30 ألفاً من سكانها وهدم مساجدها، وأقام النظام على أنقاض بعضها ككنيسة كاثوليكية إضافة إلى معهد رياضي للبنات وبركة سباحة مختلطة، وفي نفس العام كانت القوات التابعة لرفعت أسد - شقيق رئيس الجمهورية - تجبر المسلمين على نزع حجابهن. وفي أوائل سنة 1984 م كان النصيريّون يبذلون جهودهم من خلال "جمعية المرتضى" برئاسة جميل أسد - شقيق رئيس الجمهوريّة - لدعوة أهل القرى المجاورة للساحل السوري لمذهبهم، حيث زعموا أن هؤلاء الأهالي كانوا أصلًا نصيريّين وأجبروا على اعتناق الإسلام في فترة الحكم العثماني.

مؤسسات الفساد:

وبالرغم من وجود سلطة تشريعية وتنفيذية ظاهريّة في سوريا يمثلها مجلس الوزراء ومجلس الشعب، إلا أن الدلائل تشير إلى وجود سلطة حقيقة هي الحاكم الفعلي للبلاد يمثلها الجيش وحزب البعث والمخابرات.

ومن الواضح أن النظام يضع في الواجهة دائمًا شخصيات سنّية تمثل الأغلبية في البلاد، بينما يستأثر النصيريّون من خلف الستار بمقاييس الحكم في سوريا، بل إن بعض المهتمين بالشأن السوري يجعل حزب البعث الذي يمسك بمقاييس السلطة في سوريا منذ سنة 1963 م غير مؤثر وغير فاعل، حيث السلطة بيد النصيريّين الذين يسيطرون على جميع المؤسسات الفاعلة ومن ضمنها حزب البعث، وبهذا الصدد ينقل المؤلف عن ديفيد هيرست قوله:

"إن البعشيين لا يحكمون البلاد بأي حال، بل العلوّيون هم الحاكمون الفعليّون، فهم يديرون البلاد نظريًا من خلال الحزب، ولكنهم يديرونها عمليًا من خلال تضامنهم السري داخل الحزب والمؤسسات الهامة الأخرى، فخلف الواجهة نجد أن صلة القرابة بالرئيس العلوّي هي أعظم الصفات لتقلد السلطة وذلك عن طريق الأوّاصر العائليّة أو الطائفيّة أو العشائريّة".

1- حزب البعث:

كان الحزب ومع تسلمه السلطة سنة 1963 م وعاءً يضم الانتهازيّين والنفعيّين، حتى بلغ عدد المنتسبين له 540 ألفاً بحلول سنة 1985 م، ومن أجل بسط هيمنة الحزب على المجتمع بدأت مرحلة من التنتسيب غير المنظم، وأدت هذه السياسة - التجمّيع - إلى تفجر الخلاف بين أعضاء الحزب وانقسامهم إلى قوميين وقطريّين، واشتراكيّين ثوريّين ومعتدلين، كما أن سياسة التجمّيع هذه أدّت إلى ضمّ أعداد كبيرة من أبناء الطوائف النصيريّة والدرزية والإسماعيلية الذين ركّبوا موجة البعث. وكان من نتائج سيطرة النصيريّين على حزب البعث أن فرّ عدد من مؤسسي البعث من غير النصيريّين؛ مثل: ميشيل عفلق، وصلاح الدين البيطار، وتبيّن أن الحزب قد تحول إلى جهاز تستخدّمه السلطة الخفيّة من أبناء الطائفة لتحقيق المكاسب والإثراء.

2- الجيش:

تعود مشكلة الطائفيّة في الجيش السوري إلى الفترة 1920-1945 م، عندما قام الفرنسيّون بتشكيل "جيش الشرق" الذي يتكون من وحدات عسكريّة ينتمي أفرادها إلى الأقليات الدينية ليقوم أفراده بقمع المظاهرات وضرب المقاومة الشعبيّة. ونظراً لهيمنة العائلات السنّية على العمل السياسي بعد الاستقلال فقد وجد أبناء الطوائف داخل المؤسسة العسكريّة مجالاً واسعاً لتحقيق طموحاتهم وبسط نفوذهم، مما أدى إلى انقسام الجيش على أساس طائفيّة وتعدد الولاءات، وانتشار الفوضى التي أسهمت في هزائم 1948 م و 1967 م و 1973 م.

وتستهلك المؤسسة العسكريّة 60% من الميزانية السنويّة، ويزيد تعداد الجيش عن 400 ألف عنصر، ولا تخضع حساباته

لأي رقابة أو تفتيش حكومي، إنما يخضع ويرتبط مباشرة برئيس الجمهورية.

وفي ظل الدولة النصيرية يلاحظ على الجيش أمران:

الأول: تولي النصيريين معظم المناصب القيادية بحيث تزيد نسبة الضباط النصيريين في الجيش عن 90%， وكان ذلك بالتدريج عن طريق تصفية العناصر السنّية ثم الدرزية والإسماعيلية أولاً، وفي المرحلة الثانية تأسيس فرق ينتمي أفرادها إلى الطائفة الحاكمة، كان لها فيما بعد الدور الكبير في المذابح التي ارتكبت ضد المسلمين من أبناء الشعب السوري، كما في جسر الشغور وحلب وسجن تدمر سنة 1980 م، وفي مدينة حماه سنة 1982 م.

الآخر: تضم هذه المؤسسة التي صارت تمارس السيطرة على الشؤون السياسية والاقتصادية وتفرض سياساتها على الحكومات بدلاً من أن تخضع لها.

ولا يخفى حياة البذخ والثراء التي يعيشها الضباط، واستغلال مناصبهم، وابتزاز المواطنين الأمر الذي حول هذه المؤسسة إلى جهاز ضخم يمتلك خيرات البلاد.

3- المخابرات:

إن الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بها أقلية لا تتجاوز نسبتهم 8% من المجتمع أن تحكم سلطتها على أنظمة الحكم ومؤسسات الدولة هي تطوير أجهزة القمع، فقد تم تأسيس 12 جهازاً أمانياً مرتبطة برئيس الجمهورية، والمناصب العليا فيها حكر على أبناء الطائفة النصيرية، حيث كان يتربع على قمتهما؛ علي حيدر، ومحود الخولي، وعلي دوبا، حتى استبدلاها بأشرف شوكت، وبهجة سليمان، من الجيل الجديد وكلهم من النصيريين.

وتتراوح التقديرات عن عدد الموظفين في هذه المؤسسة القمعية الرهيبة بين 200 و 300 ألف عنصر - أي بمعدل مخبر واحد لكل 60 مواطناً - يستخدمون 17 ألف سيارة، وقد استطاعت إحدى منظمات حقوق الإنسان أن تحصي أكثر من ثلاثة سجين رئياً تابعاً لأجهزة الاستخبارات في مدینتي دمشق وحلب فقط، بينما تتسع أروقة المخابرات في دمشق وحدها للتحقيق مع أكثر من ألف شخص في وقت واحد.

الارتزاق الدولي:

وهو جانب من جوانب الفساد في السياسة السورية، ويقضي بتحويل المواقف الرسمية والفرق العسكرية إلى مادة أولية بيعها النظام لمن يدفع له.

وتشكل هذه السياسة 60% من الميزانية السنوية لسوريا، ومن الأمثلة على ذلك:

1- الجولان: حيث أدى سقوطها في ظروف مشبوهة إلى أن تقدم الدول العربية ملياري دولار سنوياً كدعم لصمود سوريا المفترض.

2- العلاقة مع الولايات المتحدة: التي كانت تسعى لإبعاد سوريا عن الاتحاد السوفييتي، وشجعه لتبني سياسة عدائية ضد الفلسطينيين والعراق، التوجه نحو حلف سعودي مصرى، وكانت المساعدات الأمريكية تتدفق على سوريا بمعدل 60-100 مليون دولار سنوياً بموجب اتفاقيات تم إبرامها في 27/2/1975، ناهيك عن المساعدات الغربية الأخرى.

ثالثاً: الحرب العراقية- الإيرانية سنة 1980 م - 1988 م، حيث وقف النظام السوري في صف إيران ضد العراق على عكس بقية الدول العربية التي ساندت العراق، واستطاع بذلك الموقف الحصول على هبة نفطية سنوية مقدارها 200 مليون دولار، إضافة إلى كميات أخرى بأسعار مخفضة، وقرض بمبلغ خمسة مليارات.

رابعاً: أزمة الخليج الثانية سنة 1990 م، حيث سارع حافظ أسد إلى الوقوف إلى الولايات المتحدة وتحالفها ضد العراق مستفيداً بذلك بمبلغ 500 مليون دولار سنوياً ومنذ سنة 1991 م، كما تعهدت الدول الخليجية بدفع ملياري دولار لسوريا جراء موقفها من هذه الحرب.

دور الجيش السوري في تجارة المخدرات:

تشير الكثير من الأدلة إلى تورط عدد من الضباط السوريين في الأجهزة الأمنية المختلفة في تجارة المخدرات؛ حيث يتم زراعة الأفيون في سهل البقاع اللبناني، ويتوالى المسؤولون السوريون تسويقه لدى شبكات التجارة العالمية، ففي شهر مايو سنة 1985 م قامت السلطات الإسبانية بطرد القنصل العام والمسؤول الأمني في السفارة السورية بسبب اكتشاف دورهم في شحنة هيرويين تم مصادرتها.

ونقلت مجلة الأكسبرس الفرنسية عن إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية (DEA) أن تجارة الأفيون وحدها قد وفرت للمسؤولين السوريين مكاسب تقدر بـمليار دولار في عام 1986 م، ونتج عن ذلك تضاعف إنتاج هذه المادة إلى خمسة أضعاف في المناطق التي تخضع لقوى سوريا في لبنان، وصارت الأرباح التي تقدر بمئات الملايين تقتسم بين المزارعين والمنتجين والمسوقين والقوى العسكرية السورية.

التحليل الاقتصادي لظاهرة الفساد:

تشير الدراسات الحديثة إلى وجود علاقة وطيدة بين تدهور الاقتصاد في العديد من الدول النامية وانتشار الفساد المالي والإداري، ويُسعي هذا الفصل من الكتاب إلى تتبع مسيرة انحراف المؤسسات الاقتصادية التي أعيد توجيهها لتشكل عصب حياة السلطة الحاكمة.

ولعل بعض الأرقام عن الاقتصاد السوري تبين لنا الوضع المخيف الذي وصلت إليه الأوضاع في سوريا، فمديونية الدولة تبلغ 27 مليار دولار، وارتفاع بعض المواد التموينية بات يشكل ظاهرة إضافة إلى تردي الخدمات، وتبلغ نسبة البطالة 30%， ونسبة التضخم تزيد عن 100%， بينما تنشط عصابات تهريب البضائع من لبنان وتركيا وغيرهما.

ويمكن إرجاع الخلل في السياسة الاقتصادية إلى عاملين رئисين:

الأول: الطرح الاشتراكي العقيم الذي تبناه البعث، وقلب التركيبة الاقتصادية للقطر السوري بأساليب ثورية دون تقديم بدائل واقعية.

الآخر: سياسة حافظ أسد في بناء سلطة شمولية تحكم بمقدرات الأمة، وتنشأ بمعزل عن المجتمع لتتمكن من تغييره دون الخضوع لأي تأثير خارجي.

ومرت المسيرة الاقتصادية المتعثرة خلال حكم البعث والنصيريين بثلاث مراحل رئيسية:

الأولى (1963-1970 م): وفيها تم تبني سياسات التأميم وضرب القطاع الخاص. كما تم فيها تقليص ملكية الأراضي الخاصة من 800 إلى 150 دونماً من الأراضي المروية، وبحلول سنة 1966 م، وضعت السلطة يدها على أغلب المنشآت الصناعية، وعملت على استبعاد رأس المال الخاص عن الصناعة، وكان من شأن هذه السياسة أن أدت إلى ضرب القطاع الزراعي حيث هبطت المساحة المروية من 533 ألف هكتار سنة 1965 م، إلى 450 ألف هكتار سنة 1970 م.

الثانية (1971-1986 م): وهي مرحلة بناء سلطة شمولية ذات طابع رأسمالي على أنقاض السياسة الاشتراكية السابقة، وبدأت هذه المرحلة بانقلاب حافظ أسد في تشرين الأول من أكتوبر سنة 1970 م، وهو ما اصطلاح على تسميته "الحركة التصحيحية"، وقادت فلسفتها على إنشاء سلطة قوية بعيدة عن الشعب حتى تتمكن من تغييره تدريجياً من النمط الإقطاعي البرجوازي إلى النموذج الاشتراكي، وقام النظام بفتح صفوف الدولة على مصراعيها أمام الفائض البشري المتدق من الأرriاف وذلك بتوسيع أجهزة القمع إلى أوسع مدى ممكن مما نتج عنه تحول جذري في التركيبة الاجتماعية للشعب السوري. وتمكن الدولة من امتصاص أكثر من 1.200.000 شخص بحلول سنة 1979 م في كواكب الحزب ومؤسسات القمع وفرق الجيش، لتشق المجتمع بطبيعة طفifieة جديدة تحكم في سياسات واقتصاديات القطر، وأدت هذه السياسة إلى ضرب القطاع الزراعي؛ حيث انخفضت أجور المزارعين بنسبة 19%， مما دفع بالغالبية من أبناء الجبل إلى الالتحاق بصفوف الجيش

والمخابرات بحثاً عن المكانة والكسب السريع.

وفي المقابل انحطت مكانة المثقفين من الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات، وأصبحت رواتبهم في أسفل سلم الدخول. والملمح الآخر في هذه المرحلة هو رأسمالية السلطة واشتراكية المجتمع، وكانت الباحثة الفرنسية "اليزابيث لونغونيس" أول من لاحظ الازدواجية في التطبيق الاشتراكي والرأسمالي بين المجتمع والسلطة، حيث يتم تجير القطاع العام لصالح القائمين عليه، ويتم تحويل الإنتاج عن مساره الصحيح إلى العملاء في القطاع العام الخاص ليسوقوه بأسعار السوق الحرة، ونتج عن ذلك تدهور القطاع العام الحكومي، ونشوء اقتصاد "شبه خاص" مرتبط بضباط الجيش وكبار المسؤولين.

الثالثة (1987م-2000م): وقد شهدت نتائج التخطيط الاقتصادي الذي انعكس بصورة جلية في انهيار قيمة الليرة السورية، وتوقف مشاريع التنمية وغير ذلك، وقد انخفضت قيمة الليرة من (6 ل. س) إلى (50 ل. س) للدولار، وارتقت أسعار المواد الغذائية الأساسية، واختفت الكثير من المواد الضرورية والأدوية، وصارت السلطة عاجزة عن توفير العملات الصعبة للاستيراد، وفي المقابل كانت عصابات التهريب تنشط، ويزداد فرض الضرائب والأتاوات على المواطنين.

رموز الفساد:

يشير المؤلف هنا إلى المتسبب في الفساد الذي تعشه سوريا، ويخصص له فصلين؛ هما الرابع والخامس، حيث الأول للحديث عن دور آل أسد، والآخر عن دور الجيش والمخابرات.

أولاً: آل أسد:

يجرم القانون السوري نقد رئيس الجمهورية بأية صورة، كما عملت وسائل الإعلام على تأليه الرئيس وجعله فوق مستوى النقد والشبهات، وقد ساعد هذا الوضع الرئيس في أن يحكم حكماً مطلقاً دون رقيب أو محاسبة، فهو يهيمن على الإنفاق العسكري الذي يستهلك 60% من الميزانية السنوية دون أن تخضع هذه النفقات لرقابة الحكومة، كما أن مبيعات حقول النفط في دير الزور التي تدر أرباحاً سنوية بقيمة 3 مليارات تتبع رئيس الجمهورية ولا تدخل ضمن الميزانية السنوية، أضاف لذلك أن إيرادات النظام السوري في عمليات بيع المخدرات اللبنانيّة كانت تزيد عن مليار دولار سنوياً حسب تقدير وكالة مكافحة المخدرات الأمريكية طوال فترة الثمانينيات.

وصورة البذخ التي تمثلها قصور حافظ أسد ومتناهيه وممتلكاته توضح صورة الفساد الذي يمثله رأس السلطة، فإن تكلفة قصره الذي تم إنجازه أواخر سنة 1990م تزيد عن 30 مليار ليرة.

ولئن ذكر الفساد في سوريا، يتبارى إلى الأذهان فوراً اسم "رفعت أسد" - شقيق الرئيس - الذي ارتبط اسمه بتجارة المخدرات والتهريب وفرض الأتاوات، والمشاريع الكبيرة خارج سوريا، إضافة إلى سجله السيئ وارتباطه بعدد من الجرائم المرهقة في سوريا، وممارسة الاغتيالات للمعارضين خارجها خاصة في فرنسا وإسبانيا وألمانيا.

ويبرز من قائمة الفساد "د. جميل علي سليمان أسد" - شقيق الرئيس - وابنه فواز، ومن الجيل الجديد "باسل حافظ أسد"، و"فراس رفعت أسد"، و"محمد توفيق أسد"، و"مالك أسد"، و"محمد إبراهيم أسد"، و" Maher حافظ أسد"، وكل من هؤلاء ألف قصة وقصة في استغلال ثروات البلاد وتسخيرها لمصالحهم، وممارسة الإرهاب والتهديد.

ثانياً: الجيش والمخابرات:

سبق القول أن هذه الفئة شكلت سلطة مستقلة تتمتع بآليات خاصة، ومعظمهم من النصيريّين بالامتيازات الكبيرة، وكان لهم الدور الكبير في رسم مسار الأحداث حتى صاروا "سلطة خفية"، وكان الضباط الكبار المتنفذون يصطدمون بالحكومة، وخاصة حكومة "عبد الرؤوف الكسم" - (بني 1980م - 1987م)، الأمر الذي جعل رئيس سوريا حافظ الأسد ينحاز إلى أعضاء المؤسسة العسكرية التي يديرها النصيريّون وينقلب على رئيس وزرائه ويتهمه بالفساد.

ويبرز من هذه القائمة رفعت الأسد، وحكمت الشهابي، ومصطفى طلاس، وفؤاد عيسى، وعلي حيدر، وعلي دوبا، ومحمد

نصيف، ومحمد الخولي، وشفيق فياض، وعدنان مخلوف، وإبراهيم الصافي، وعلي حبيب، وعلي أصلان، وأصف شوكت، وعدنان بدر حسن، وحسن خليل، وبهجهت سليمان، وعلي حوري، وإبراهيم حويجة.
وباستثناء الشهابي وطلاس، فإن جميع الأسماء المذكورة ومن قادة الأجهزة الأمنية، هم من النصيريّين الذين أصبحوا طبقة أرستقراطية بسبب ما يحصلون عليه من امتيازات وما يسخرون من الإمكانيات لخدمتهم.

وفي تفسير لنشوء البرجوازية الطائفية الجديدة برعاية حافظ الأسد، يورد المؤلف قولهً لصاحب كتاب (الأسد) باتريك سيل يقول فيه: "في سبيل حكم سوريا وتحديتها يعتقد أنه بحاجة إلى طبقة قوية ومتولدة من بين رجاله أنفسهم لتحمل محل البرجوازية السورية القديمة".

وثمة تفسيراً آخرًا يقول: بأن السلطة الطائفية ستتعرض بكمالها للانهيار في حالة إقصاء رموز الفساد الذين يشكلون العصب الرئيسي للنظام.

حملات النظام ضد الفساد:

وينتقل د. زين العابدين في الفصلين السادس والسابع إلى تسلیط الضوء على الحملات الوهمية للنظام ضد الفساد، وبين أنها حملات ظاهرية جاءت لذر الرماد في العيون، ولتقوية وضع النظام، وتحسين موقعه، كما أنها استعملت كباش الفداء الذين كانوا على الدوام من العناصر غير العلوية.

الحركة التصحيحية:

وهي أول حملة في ظل حكم حافظ الأسد، رفعت شعارات جميلة في الحرية، وكرامة الإنسان، والتعبير عن الرأي، ومساهمة المواطن في الرقابة والنقد والبناء وفي حرية الصحافة؛ إلا أن هذه الشعارات لم تترجم طيلة حكم البعث والأسد إلى واقع عملي، وأطلق الأسد العنان لعصايات مخابراته الطائفية لتعتدي على أعراض المواطنين وأرواحهم وأموالهم وحرياتهم.
وانطلقت في سنة 1977 م، وسنة 1979-1980 م، وسنة 1987 م، وسنة 1999-2000 م حملات لمحاربة الفساد كما زعموا تحت وطأة الأوضاع المتردية سياسياً واقتصادياً.

ويضع المؤلف أسباباً خمسة لهذه الحملات المزعومة:

- 1- محاولة امتصاص السخط الشعبي من تردي الأحوال عن طريق تخدير المواطنين بإجراءات سطحية.
- 2- وضع رئيس الجمهورية وضباط الطائفة فوق مستوى الأزمة، عن طريق إلقاء المسؤولية على رئيس الحكومة والوزراء ومديري شركات القطاع العام.
- 3- التمهيد لموافقات دولية جديدة تحتاج إلى دعم خارجي أو كلما اضطر النظام لطلب مساعدات خارجية؛ كما في قمة بغداد سنة 1978 م، وعمان سنة 1987 م.
- 4- استخدام هذه الحملات لتصفية المعارضين للترتيبات التي يقوم بها رئيس الجمهورية في تكريس هيمنة الجيش على الشؤون المحلية، كما هو الحال في إقصاء حكومات الأيوبي والحلبي والكسن والزعبي.
- 5- ترسيخ سياسة الفساد نفسها عن طريق تأصيل وراثة الطائفة للحكم بشتى الوسائل التي تلمع أبناء الرئيس وأقاربه كرموز للنزاهة وإبرازهم كمرشحين لا يستغنى عنهم المجتمع.

البدايات الخطأة في عهد بشار:

يبدا المؤلف بذكر قوله - تعالى - : {أَفَمَنْ أَسْسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى اللَّهِ وَرَضْوَانَ خَيْرِ أَمَّنْ أَسْسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جَرْفِ هَارِ فَانهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمِ، وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ} [التوبة: 109].

فكيف يعقل أن هذا الشاب محدود الإمكانيات وعديم التجربة يصبح بين عشية وضحاها رائداً للتحديث وقائداً للحركة التصحيحية الثانية، ومصلحاً يقود الجمهورية في مرحلة عصيبة من تاريخها الحديث.

إن اختيار بشار حافظ الأسد رئيساً للجمهورية الملكية "بعد وفاة والده بعد التلاعيب بالدستور وتعديل المادة 83 لتناسب عمر الرئيس المترقب، دليل على تكريس النهج الطائفي وإبقاء الحكم في الأقلية النصيرية، وبما يضمن استمرار مراكز القوى في مراكزهم.

المصادر: